مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

مقاربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال برنامج تعزيز قدرات الفاعلين في التنمية المحلية كابدال CapDel 2017: واقع، تحديات وآفاق.

الدكتور ابرادشة فريد

كلية الحقوق العلوم السياسية جامعة المسيلة، الجزائر

bradchafarid80@yahoo.com

تاريخ الإيداع: 2019/05/24 م تاريخ التحكيم: 2019/06/29م تاريخ القبول: 2019/07/15م

الملخص:

سنتطرق من خلال هذه الدراسة الى دراسة معضلة الديمقراطية التشاركية في الجزائر، لاسيما بعد ظهور العديد من المشاكل في طريقة عمل الادارة المحلية عموما والجماعات المحلية خصوصا، كمشكلتي الاستقلالية المالية وخلق الثروة، الأمر الذي أدى صراحة الى كثرة الاحتجاجات الجماهيرية وتفاقمها على مختلف القرارات الرسمية المركزية والمحلية منها، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى الإعلان عن ميلاد برنامج استراتيجي لدعم وتعزيز قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، وهو مشروع شراكة بين كل من الجزائر وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والاتحاد الأوربي يمتد من 2017 الى 2020، وغرضه الرئيسي ترقية ودعم المشاركة الجماهيرية في عملية اتخاذ القرارات. والاشكالية التي سنعالجها ستتمحور حول فكرة: ما هي مختلف الأليات الأساسية التي يجب الارتكاز عليها في الميدان بغرض إنجاح وإرساء مشروع الديمقراطية التشاركية المحلية الجزائرية في إطار برنامج CapDel؟

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية، الديمقراطية التشاركية ، تعزيز القدرات المحلية، كابدال.

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

Participatory Democracy Approach in Algeria through the Program for Strengthening the Capacities of Local Development Actors CapDel 2017 Reality, challenges and prospects.

Dr. Bradcha Farid
faculty of Law and Political Science University of M'sila, Algeria

bradchafarid80@yahoo.com

Abstract:

In this study, we address the problem of the emergence of many problems in the way local communities worked and the failure they experienced in Algeria, especially in the issues of financial independence and wealth creation, which led to the large number of mass protests on various local decisions. The announcement of the birth of a strategic program to strengthen the capacity of local development actors, called the CapDel program, which is a partnership project between Algeria and UNDP and the European Union, 2017 – 2020, the principal goal is to promote the public participation in the decision-making process, along with Official local authorities.

key words: Local governance, participatory democracy, and strengthening of local capacities, CapDel program

مقدّمة:

تعيش أغلب دول العالم المعاصرة مرحلة من الانفتاح العام، مواكبة في ذلك كل التطورات والمستجدات الحاصلة على كل الصعد، لاسيما تلك المتعلقة بالوحدات والمجتمعات المحلية، ولعل من بين أكثر تلك المظاهر الانفتاحية بروزا ذلك الاتجاه الحكومي الرسمي نحو تبني مختلف برامج الديمقراطية التشاركية، تلك البرامج التي وُلدت أساسا من رحم عملية التحول العالمي نحو الديمقراطية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، يحدث هذا كله في إطار تصاعد الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي تحدث عنها المفكر الأمريكي الشهير صمويل هنتجتون صاحب كتاب صدام الحضارات.

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

إنّ برامج الديمقراطية التشاركية في فضاء المجتمعات المحلية، قد أتاحت فعلا فرصا كبيرة وواضحة لمشاركة الجماهير المحلية في شؤون الحكم وفي اتخاذ القرار وصناعة السياسات و تقويمها كذلك، الى درجة تطور الأمر معها الى حد تمكن المواطن البسيط من كبح جماح الكثير من القرارات التي اتخذتها ومازالت تتخذها السلطات الرسمية سواء مانت مركزية أو محلية، بالموازاة مع ما تفرضه مصالحه المتزايدة يوما بعد يوم. والغريب في الأمر أن بعض تلك المطالب مبالغ فيه وغير قانوني؛ كمسألة غلق المرافق العامة وتعطيلها عن أداء مهامها، إلاّ أنّ السلطات الرسمية صارت تعتبر ذلك أمرا عاديا، لاقتناعها بأنّ هناك تقصيرا صريحا من طرف المسؤولين، وبالتالي هذا ما أصبح يدل وبكل وضوح على أنّ المجتمعات المحلية المعاصرة لم تعد تلك المجتمعات التقليدية البسيطة المطالب، المحدودة الوعي بمستقبلها ومستقبل أجيالها اللاحقة. ومنه فإنّ هذه الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي . إن صح التعبير . قد أتاحت فرصة ذهبية غير مسبوقة للمجتمعات المحلية في دول العالم الثالث بالتحديد، بهدف صقل وتطوير أفكارها الى درجة أنها ستصبح كل شيء بعدما كانت بالأمس القريب لا شيء.

هذا الأمر نلاحظه ونعيشه يوميا من خلال السعي الحثيث والجاد من الحكومة الجزائرية ممثلة في سلطاتها العمومية المركزية والمحلية نحو تبني مقاربة جديدة أساسها تقريب الادارة من المواطن وتسهيل تقديم الخدمات العمومية عن طريق تدعيم ملف رقمنة الإدارة وإلغاء الكثير من التعاملات الإدارية التقليدية التي تقوم على تضييع الوقت والجهد والمال، بالإضافة الى استعمال الأوراق والطابعات والحبر وغير ذلك، لأنّ كل هذا قد أصبح من الماضي الذي لا يلتفت إليه. طبعا لا شيء في سياسات هذا العالم يمكن أن تولد من العدم، ولذلك فإنّ هذه الموجة الجديدة للتحول العالمي نحو فكرة الديمقراطية التشاركية إنما هي في الواقع نتيجة لضغط أمريكي . غربي كبير على جميع دول العالم لولوج باب العولمة التي يعتبرها البعض في الحقيقة أمركة أو عولمة أمريكية للعالم، وبما أنّ النظام المتبع في أمريكا هو نظام قائم على فكرة الحكم المحلي أين تمارس فيه المحليات شؤونها باستقلالية جد عالية، تلك الاستقلالية التي تسمح بقوة غير معهودة للجماهير المحلية للمشاركة في كل كبيرة وصغيرة في شؤون الحكم والتنمية، كل هذا يبين وبوضوح أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ومن منطلق التفوق الحضاري والتكنولوجي...الخ على دول العالم، تريد نشر أنموذجها للحكم المحلي وفق منطلق من ليس معي فهو ضدي، وهو طبعا نفس المسار الذي يلاحظ عند قراءة العديد من التقارير حول

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

الديمقراطية التشاركية، سواء تلك الصادرة عن الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوربي أو مراكز الأبحاث الأمريكية، أو حتى بعض تقارير حقوق الإنسان والتنمية الصادرة عن المراكز الموجهة من طرف الغرب، أو حتى من طرف البعض من أبناء جلدتنا من العرب والمسلمين الذين تأثروا بالأفكار الغربية الى حد أصبحوا معه أشد دفاعا عن عقيدة الآخر أكثر من دفاع الأخر نفسه عن عقيدته وأفكاره.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة الوصفية التحليلية الى سبر أغوار برنامج الديمقراطية التشاركية في المجال المحلي خاصة برنامج كابدال، جاهدين الى التوصل الى كيفية تطبيق مختلف الاليات والميكانيزمات التي تساهم في تطبيق فكرة التشاركية على أرض الواقع، بدل التركيز على الخطابات والكلام الذي يبقى عادة حبيس الادراج والمكاتب. كذلك لابد من ضرورة وحتمية التعرف على أهم أسباب اللجوء إلى مثل هذه البرامج وأهميتها. وأيضا ما هي الصعوبات التي قد تعترضه عند التطبيق؟

الإشكالية : إنّ مجال البحث والاستقصاء في هذه الدراسة يدفعنا الى السعي في كيفية خلق أليات تطبيق تلك النظرية الديمقراطية التشاركية في المجال المحلي التي جاء بها برنامج كابدال الجزائر، وعلى هذا الأساس فمجال الدراسة في واقع الأمر لا يتطرق فقط الى الإطار النظري والمفاهيمي الذي نجده يملء الكتب والمجلات والخطب الرنانة للقادة والزعماء، ولكن يتعداه الى كيفية الانتقال أو التنقل بفكر جميع فواعل التنمية المحلية نحو كيفية إرساء هذه الافكار الراقية على أرض الواقع. ولهذا سوف ننطلق من الاشكالية الاتية: ما هي مختلف الأليات الأساسية التي يجب الارتكاز عليها في الميدان بغرض إنجاح وإرساء مشروع الديمقراطية التشاركية المحلية الجزائرية في إطار برنامج CapDel ؟

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي (الايتيمولوجي) لمفاهيم الدراسة

إنه وفي ظل الانتشار الواسع لوسائل الاعلام و تكنولوجيا المعلومات التي قربت المسافات ووفرت المعلومات وطورت النقاشات...الخ، كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تواكب تلك الطفرة التكنولوجية والرقمية حتى تصل الى غايات التنمية والتقدم المجتمعي، طبعا دون أن نغفل القاعدة الأساسية في نظرية الديمقراطية التشاركية، والتي تؤكد وتنص على حقيقة أكيدة وهي أنه لا ديمقراطية مركزية دون ديمقراطية محلية، ولا تنمية

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

وطنية دون تنمية محلية، بل الأكيد الأكبر أنّ الديمقراطية في الواقع وفي جذورها التاريخية الغربية لم تستحدث إلاّ في الفضاء المحلي، كما أنها لن تنجح إلاّ بمشاركة فعالة من الجمهور المحلي، وما عدا هذا المسلك فهو خروج عن القاعدة الديمقراطية، ومضيعة للوقت والجهد والمال، من خلال تنظيم انتخابات شكلية أقل ما يقال عنها أنها حق أريد به باطل.

المطلب الأول: كرنولوجيا فكرة الديمقراطية التشاركية في الجزائر

فيما يتعلق بالجمهورية الجزائرية فهي دائما وكما عودت المجتمع الدولي منذ الاستقلال، السباقة إلى تبني معظم المبادرات والمقاربات الدولية، خاصة التي تكون تحت إشراف الأمم المتحدة، و لاسيما تلك المتعلقة بموضوعات الديمقراطية والتنمية والحكم الراشد وبرامج إصلاح العدالة وترقية حقوق الانسان وقضايا المرأة والبيئة...الخ، وقد شهدت الجزائر أول عملية للتحول الديمقراطي عقب ميلاد أول دستور تعددي عام 1989، (لا يمكن التحدث عن فكرة التشاركية في نظام الحزب الواحد، لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه) ورغم ما قيل عن تطبيقات هذا الدستور فيعتبر حجر الأساس في بناء عملية التحول الديمقراطي التعددي في البلاد، طبعا رغم ما عرفته الحياة السياسية من عثرات، تلك العثرات التي ليست خاصة بالجزائر وحسب، لأنّ هذه الظواهر قد حدثت حتى في أكبر الديمقراطيات في العالم، ولهذا فإنّ مؤسسات الدولة الجزائرية الرسمية في كفاح مستمر من أجل ترسيخ وبناء أعمدة الديمقراطية الحقيقية التي أساسها حكم الشعب لنفسه بنفسه، أو الأقل عبر ممثليه في مختلف المجالس المنتخبة سواء المحلية أو المركزية، لكن مؤخرا تطورت المقاربة الجزائرية نحو تبني فكرة التحول الديمقراطي عن طريق محاولة تفعيل ألية إشراك الجماهير المحلية مباشرة في اختيار وتحديد متلطباتها التنموية بكل حرية وعن طريق إحياء مختلف قنوات التمثيل الشعبي والجماهيري؛ كمنظمات المجتمع المدني، الحركة الجمعوية، منظمات حقوق الانسان، الاحزاب السياسية، جماعات المصالح وغيرها .

وكجميع الاصلاحات المنتهجة في أي دولة فإنّه لابد أن تتزامن هذه الاصلاحات مع وجود مجموعة من العراقيل والمعوقات التي تعتبر متغيرات موضوعية بل ومتوقعة الحدوث والتي تعترض مسار تلك العملية التحولية نحو الديمقراطية التشاركية، و سواء كانت تلك العراقيل متمثلة في الذهنيات الجامدة التي لا تقبل التغيير، أو

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

في تناقضات النصوص القانونية وتطبيقاتها في الميدان، فإنّ ما يهم في الأمر أنّ هناك ورشات وطنية وإقليمية وحتى دولية للإصلاح والتقويم قد تم مباشرتها منذ بداية الألفية الثالثة بقيادة الرئيس الجزائري السابق، وبإشراف ومتابعة من السادة وزراء الداخلية المتعاقبون، لأنه يجب أن يُعلم ابتداءً بأنه لا إصلاح دون عراقيل كما أنه لا صواب دون أخطاء، بل ولا تطور دون توقع عناصر مقاومة التغيير، وإنّ الذي لا يضع الخطأ في خارطة طريقه، أو لا يتوقع المطبات والعثرات لا يمكنه على الاطلاق أن يتصدر مسؤولية مهما كانت تلك المسؤولية بسيطة.

لقد تغيرت جميع المعادلات في الجزائر إذ أصبح المواطن ومنظمات المجتمع المدني وقبلها جميعا مؤسسات القطاع الخاص (رجال الأعمال) تتمتع بدور محوري في العديد من المسائل والقرارات سواءً تلك التي تتخذ على المستوى المحلي أو المركزي، إلى درجة أنّ العديد من تلك القرارات التي تم اتخاذها من طرف الأجهزة الرسمية للدولة، كانت جميع تلك الأطراف أو على الأقل البعض منها بصيغة أو بأخرى شريكة فيها، أما تلك القرارات التي لم يكن المواطن شريكا فيها وتم اتخاذها بشكل فردي من مختلف مؤسسات الدولة . لاسيما تلك التي كانت في غير صالح المجتمع . فقد تم التراجع عنها ولم تنفذ عبر ضغوطات واحتجاجات من بعض تلك الأطراف أو حتى من جميعها، وهذا ما اتضح بشكل جلي بعد المحاسبات التي طالت العديد من رجال الاعمال والبنوك بعد الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019.

إذن فعلى هذا الأساس استطاع المواطن المحلي في الجزائر وفق هذه النظرة المستحدثة، ومن خلال العديد من القنوات كالمنظمات الجماهيرية وحقوق الانسان، النقابات، الحركة الجمعوية...الخ، أن يكون قويا ودائم الحضور، وربما هذا الدور الذي لا تتحدث عنه لا الصحافة عموما الأجنبية، ولا حتى المعارضة . التي لم تكن في السابق تدع مجالا للنقد إلاّ وتنتهجه . في الاشارة الى بروز هذا الدور الذي أقل ما يقال عنه أنه في نمو مستمر، لأنه حينما نتطرق الى الدور الكبير والمتنامي والتأثير الواسع لمؤسسات القطاع الخاص ممثلة في كبار رجال الأعمال الذين أصبحوا حقيقة يمثلون قوة لا يستهان بها في صناعة السياسة العامة في البلاد، إن لم يكونوا فعليا القوة الأولى في صناعة القرار (بحكم أنّ هذا القطاع الحيوي فعليا يشغل في الجزائر حوالي

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

7 ملايين عامل، بالإضافة الى الامتيازات التي تحصل عليها هؤلاء في مختلف المجالس الشعبية المنتخبة).(جريدة الوسط الجزائرية، موقع انترنت:

https://www.elwassat.com/frontpege/6548.html

إذن ما يلاحظ على الاتجاه العام في العالم النامي هو اتجاه ظاهري نحو دمقرطة Democratization الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن كما قال الأستاذ معراف إسماعيل أنّ ذلك التوجه لم يكن نتيجة قرار سلطوي مستقل أو عفوي، ولكنه للأسف كان نتيجة ضغوطات داخلية وأخرى خارجية، وربما هذا ما أدى الى بطء عملية التحول الديمقراطي وعدم جديتها منذ أكثر من ربع قرن مضى. (معراف، 2009، ص 429) يحدث هذا في الوقت الذي يطرق الغرب أبواب الموجة الرابعة من الديمقراطية متجاوزين الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي تحدث عنها صمويل هنتجتن، تلك الموجة التي وللأسف لم تجد لها الى يومنا هذا مجالا للتطبيق في معظم فضاءات دول العالم الثالث. أما الأستاذ مارتن غريفتش فقد تحدث عن ما هو أكبر من الديمقراطية الكلاسيكية التي سماها بالديمقراطية الانتخابية والتي اعتبرها مجرد بداية تأسيسية لمجال ديمقراطي حقيقي، مصطلحا على تسميته بالديمقراطية اللبيرالية، هذه الديمقراطية التي تتيح مجالا حقيقيا لبناء عملية التحول الديمقراطي، أين يتم فسح المجال أمام المجتمع المدني الذي يعتبر أساس الديمقراطية اللبيرالية؛ ولهذا يضيف غريفتش قوله في تدعيم الديمقراطية التشاركية بأنها: " ... **وضع حد للسيطرة الحكومية على المجتمع المدني** ". القول السابق طبعا لا يعني بالضرورة أنّ وجود انتخابات نزيهة يعني أنّ النظام ديمقراطي حقيقة، فالديمقراطية الحقيقية هي تلك التي ترتكز على ضرورة أن لا يكون الجزء الأكبر من الشعب خارج العملية الانتخابية، أما العكس فهو أبعد عن الديمقراطية بعد الرأسمالية عن الإشتراكية. (غريفيتش، 2008، ص 211 . 213).

ولأنه إذا تمعنا العبارتان المتعلقتان بالمجتمع المدني وكذلك بالجزء الأكبر من الجماهير الشعبية التي تبقى خارج العملية الانتخابية، فإنها دعوة الى تبني ما يمكن تسميته بالديمقراطية التشاركية التي يتزايد فيها دور المجتمع المدني والمواطن بالتحديد الذي سوف يشعر يوما بعد يوم بمدى أهميته في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجماعته المحلية أولا و لجماعته الوطنية ثانيا، ثم العالمية فيما بعد بصفته مواطنا عالميا. ونتيجة

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

لكل هذه التطورات الداخلية والخارجية وجدت الحكومة الجزائرية نفسها ملزمة بتنفيذ وتجسيد العديد من الاصلاحات القانونية والدستورية التي تعهدت بها سابقا ، لاسيما في مجال تسهيل وجودة وصول الخدمة العمومية للمواطن وفق نمط عالي و في قمة الاحترافية والعصرنة، (قامت الدولة بإصلاحات كبيرة خاصة في مجال الحالة المدنية والقضاء والوثائق الرسمية وتقليل مدة استخراجها ورقمنتها . الرقمية . وهذا بشهادة الجميع).

لقد نص التعديل الدستوري للـ: 06 مارس 2016 . في مادته 15 الفقرة الثالثة والتي تعتبر إضافة واضحة وجديدة في الحياة السياسية الجزائرية . على ما يلي:" **تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية** " (قانون 16 . 01، الجزائر، ص 8). هذه المادة التي كانت حقا مستندا قانونيا دالاً على ضرورة تبني فكرة الديمقراطية التشاركية من خلال جملة من المواد القانونية الأخرى التي تبين كيفية تطبيق هذه الديمقراطية التشاركية الجديدة خاصة على المستوى المحلي، وبالتحديد على مستوى قانون الجماعات المحلية وفي مقدمتها قانون البلدية 11 . 10، ولاسيما المادة الثانية منه، حيث تقول حرفيا: " البلدية هي القاعدة الاقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة ، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، ". (قانون 11 . 10، 2011، ص 7). ولكن القانون في مجمله لم يورد نصا صريحا يوضح من خلاله كيفية ممارسة المواطن لهذه الصلاحية الجديدة، و لهذا يبدو من خلال الانتقادات الحكومية له خاصة بعد صدور التعديل الدستوري للـ: 6 مارس 2016 السالف الذكر إمكانية ميلاد قانون بلدي جديد يكون متماشي مع تطلعات المواد 15، 16، 17من التعديل الدستوري السالف الذكر، وهذا أمر منطقي بالنظر إلى التطورات التي عرفتها الجزائر وتشريعاتها.

وبهدف تدعيم وترسيخ التعديلات الدستورية المستحدثة فقد سارعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر الى ضرورة إعلان ميلاد مجموعة من المشاريع الوطنية والدولية ذات الشراكة بهدف تطوير وتنمية الامكانيات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة وترسيخ أعمق لبرنامج الديمقراطية التشاركية وذلك من خلال برنامج كابدال المتعلق في الأساس بتطوير فكرة الديمقراطية المحلية المشاركاتية، التي يتحمل فيها المنتخبون المحليون جزءً كبيرا من المسؤولية أمام المواطنين الذين انتخبوهم.

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية التشاركية

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

لا يختلف اثنان على أنّ فكرة الديمقراطية التشاركية هي نتاج منطقي لتطور الفكر الفلسفي الغربي، الذي تمخضت عنه هذه الفكرة نتيجة لعجز الديمقراطية التمثيلية أو النيابية عن أداء دورها المنوط بها، وبالتالي فإنّ ذلك العجز عن تفسير الواقع المجتمعي وغياب الروابط التي تقوي العلاقة بين أطراف العملية الديمقراطية (الناخب والمنتخب). على هذا الأساس بدأ التفكير العالمي في التحول نحو نوع جديد من الديمقراطية العملياتية التي ترتكز على ركيزة أساسية من خلال إشراك المواطن في شؤون الحكم، ورد الاعتبار لصوته قبل وبعد العملية الانتخابية، سواءً تعلق الأمر بعملية صنع القرار السياسي أو بتدبير جميع الشأن العام، خاصة تلك المسائل التي تعنيه مباشرة في وحدته المحلية. وكما قال الدكتور عمر أزراج تهدف هذه الديمقراطية التي مبدئها الأساسي التشارك أو المساهمة في عملية إحياء ودعم كل أليات التفاعل بين المواطنين والحكومات أو على الاقل في تفعيل دور المستشارين المحليين ومختلف الهيئات والتجمعات التي تساهم في دفع هذه العملية قدما الى الأمام.(عمر أزراج، http//alarab.co.uk/%D8%A7%D9) وهو ما سوف نراه من خلال عرضنا لمشروع كابدال الجزائر 2017.

كذلك التعرف الديمقراطية التشاركية حسب الفقه الاداري على أنها صورة جديدة من صور الديمقراطية، إذ تتلخص فكرتها العامة ـ التي تبدو بسيطة في طرحها معقدة في تنفيذها ـ بأن يشارك المواطنون مباشرة في مناقشة شؤونهم العمومية واقتراح الحلول واتخاذ القرار المتعلقة بهم، بطبيعة الحال كل بلد حسب طبيعة نظام حكمه. (رحماني وعزوزي، 2016، ص 226). عطفا على ما تقدم فإنّ فكرة الديمقراطية التشاركية حسب المعنى السابق تدخل ضمن إطار توسيع أفاق وميادين التشاور والمشاركة المجتمعية العامة في شؤون الحكم وتعزيز ثقافة التشاركية لدى كافة مؤسسات التسيير وعلى جميع الأصعدة، ومن أجل إرساء دعائم حكامة محلية عمومية عقلانية وراشدة يكون عمادها وأساسها رضا المواطن. (جليل، 2019، ص 53). كما أن هناك من يعرفها بأنها العملية المجتمعية التي تمثل ذلك الفضاء ذو الأرضية الصلبة التي تبنى عليها فكرة حكم الشعب لنفسه بنفسه، وباعتبار أنّ البلدية هي أقرب وحدة قاعدية ومؤسسية لتمثيل المواطن، فهي بهذا تمثل المكان الانسب لتطبيق الديمقراطية، ومن خلال هذا النوع الجديد من الديمقراطية الجوارية ستستطيع الأمم أن تجعل من هذه الفضاءات الداخلية المدارس الكبرى والرائدة لتعليم مبادئ وقيم الديمقراطية ونشرها على أو سع نطاق. (حميداني ودرويش، 2017، ص 542).

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

وعلى الرغم مما يقال عن حداثة هذه الفكرة في فضاءاتنا العربية لاسيما في الجزائر (1989)، إلاّ انها في الواقع العالمي فإنها تعود الى فترة الستينات من القرن الماضي عندما لاحظ علماء السياسة الأمريكيين أنّ نظرية الديمقراطية التمثيلية قد قلصت من دور المواطن في الممارسة الديمقراطية؛ وفي ممارسة شؤونه العامة، بل كثيرا ما كانت الديمقراطية التمثيلية سببا في وجود قطيعة بين الناخب والمنتخب، لاسيما بعد الإدلاء بصوته، وهو الأمر الذي دفع بالمفكرين الى ضرورة التعجيل بتفعيل فكرة الديمقراطية التشاركية كحل للأزمة التي يعانيها هذا المواطن الذي أصبح دوره في فلسفة هذه الأنظمة مقتصرا فقط على عملية تشكيل الحكومات. (رحماني وعزوزي، 2016، ص 225). إذن فالممارسة الميدانية للديمقراطية التمثيلية هي التي أدت إلى اكتشاف عيوبها، وبذلك تم اعتبارها الية غير كافية للتعبير والمشاركة المواطنية، فكان من الضروري إيجاد ألية جديدة يكون أساسها القويم هو التقرب أكثر من المواطن والاستماع الى طلباته والأخذ بجميع مقترحاته، واعتبارها مدخلا رئيسيا لمواجهة العديد من المشاكل اليومية لاسيما المحلية منها، وبالطبع لقد استطاعت هذه الالية أن تقلص من حجم الاحتجاجات وتحقق الكثير من الرضا في صفوف المواطنين المحليين في وحدتهم. ولعل أكبر دليل على هذا النجاح ما حدث في كل من البرازيل، الولايات المتحدة، ألمانيا، الدول الإسكندنافية، فرنسا، فجميعها حققت نجاحات باهرة في تطبيق هذه النظرية الجديدة للديمقراطية (التشاركية أو الجوارية). (برابح، 2012، ص 103 . 104). أيضا: (مغربي، مرجع سابق، ص 555).

وتبقى التجربة الجزائرية . نظرا لحداثتها بالاستقلال وبالتطبيقات الديمقراطية والعثرات التي تعرضت لها . النموذج الذي يحاول بكل قوة أن يصل الى تحقيق ديمقراطية تشاركية تجنب السلطات المركزية الاحتجاجات المتزايدة والتي فاقت كل الحدود (مثلا 11000 احتجاج سنويا)، لأنّ كل تلك الاحتجاجات مرجعها الأساسي هو تعنت ذلك المنتخب المحلي واستبداده بالرأي من خلال عدم إشراك المواطن في اتخاذ القرار الذي يعنيه بالدرجة الأولى (عدم وجود قنوات حقيقية للتواصل بين الطرفين)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لاعتقاده بقصور تلك المجتمعات فهو يتصرف أبويا ونيابة عنها، ومنه تكون الكارثة ويتم تحميل السلطات المركزية المسؤولية، ولهذا فإنّ هذه الالية التي جاءت بها فكرة التشاركية سوف تضع السلطات المحلية في نقطة تماس مباشرة وحساسة مع المواطن، مما يتطلب الحسابات ألف مرة من طرف المسؤول المحلي قبل اتخاذ أي قرار أو سلوك أي سلوك. .

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

المطلب الثالث: أهمية الديمقراطية التشاركية في عملية التنمية المحلية

منذ حصول الجزائر على استقلالها الوطني في 05 جويلية 1962، والنظام السياسي الجزائري يحاول أن يسوق فكرة النظام الديمقراطي النيابي (التمثيلي)، ولكن الواقع الذي كان ممارسا في المحليات الجزائرية وفي جميع قوانين البلدية منذ سنة 1967 الى غاية 2011، قد أثبتت جميعها بأنّ الديمقراطية التمثيلية لم تكن تسمح للمواطن الجزائري عموما أن يمارس المشاركة في صناعة القرار الى جانب المسؤول، ولا حتى أن يطرح انشغالاته بموضوعية وشفافية، ولذلك فقد ظهرت فكرة الديمقراطية التشاركية لتتجاوز المقاربة التمثيلية في العملية الديمقراطية، والاتجاه بكل قوة نحو تبني فكرة التشاركية فيما بين الناخب والمنتخب.(برابح، 2012، ص 105 . 106).ولكي تتضح لنا مدى أهمية الديمقراطية التشاركية كمدخل رئيسي للتنمية المحلية لابد من ضرورة مقارنتها بالديمقراطية الكلاسيكية (النيابية) ومن ثمة تظهر جذور المعادلة والاختلافات فيما بينهما على الشكل التالي: (عقبوبي، 2016، ص 105 . 108).

. الديمقراطية التشاركية خيار شعبي جماهيري حر وليست مفروضة من الهيئات المركزية (سياسة الأمر الواقع) كما أنها نابعة من الأسفل (القاعدة) عكس الديمقراطية التمثيلية التي تكون نابعة من الأعلى (القمة) وبالتالي كثيرا ما تكون بعيدة عن تصور وانشغالات المواطن، وهذا الأمر واضح بين إذ كيف يحس بالمواطن من لا يعيش معه، ولهذا فقد كانت بعض الدول تشترط على المترشح للانتخابات المحلية أن يكون مقيما في الوحدة المحلية لمدة تزيد عن الخمس سنوات.

. أيضا لا يعني انّ الديمقراطية التشاركية جاءت لتقضي على وجود الديمقراطية التمثيلية لأنّ هذا الفهم خاطئ، لأنها في الأساس مكملة لها، وهي البوصلة الدقيقة التي تعدل مسارها وتصحح اتجاهها، وهي التي تعمل على إرجاع الديمقراطية التمثيلية الى السكة الحقيقية بهدف الاستمرار والاستدامة.

. بالإضافة إلى أنها تتيح إمكانية التفاعل الايجابي بين المواطن المحلي وإدارته المحلية وذلك بهدف تسهيل عملية استيعاب المطالب وتسهيل تنفيذ المشاريع على أرض الميدان.

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

. التشاركية أفضل من التمثيل من حيث مشاركة جميع المواطنين أو على الأقل العدد الكبير منهم في تشخيص مشاكلهم وتشريح أزماتهم، وبالتالي سهولة رسم السياسات العامة المحلية .

. الاستثمار في المعارف وتطوير البرامج التعليمية لمواجهة مختلف التحديات التي تواجهها الإدارات المحلية، ومنه تطور الوحدات المحلية يكون بطريقة سلسة ومدروسة وعلى مدى منظور.

المبحث الثاني: مفهوم برنامج كابدال لتعزيز قدرات الإدارة المحلية

في واقع الأمر هذا البرنامج هو عبارة عن مشروع شراكة بين كل من الحكومة الجزائرية ممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي UNDP أو PNUD والاتحاد الأوربي U E من خلال برامجه التنموية، ولعل أكبر ما جعل هذه الأطراف تسعى لعقد هذا النوع من الشراكة هو تمتين فكرة تقريب المواطن من إداراته المحلية وجعله طرفا أساسيا في عملية اتخاذ القرارات وصنعها. فحسب الوثيقة التأسيسية للمشروع فإنّ المشروع سينطلق في 16 من جانفي 2017 وسوف تنتهي مدة تنفيذه في ديسمبر 2020 ، وقد وقّع على هذه الوثيقة كل من وزير الشؤون الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، ووزير الداخلية نور الدين بدوي، وممثلة برنامج الأمم المتحدة الانمائي السيدة: كريستينا أمارال Cristina AMARAL. (programme pays Algérie PNUD (2016-2020),)

إذن فهذا البرنامج للديمقراطية المحلية لم يولد ليركز على فكرة التشاركية في المجال المركزي، وإنما هو في الأساس تركيز على الإدارات اللامركزية خاصة البلدية والولاية، بهدف إعادة تعريف دورها ومهامها المستقبلية التي تختلف جذريا عن المهام والأدوار التقليدية، ذلك لبروز العديد من الاعتبارات وفي مقدمتها أهمية المواطن المحلي، التنمية المحلية المستدامة، جودة وسرعة الخدمة العمومية. لأنّ من خلال هذا البرنامج سوف يتم إجراء دورات تدريبية وتكوينية لفائدة المنتخبين المحليين في الاساس مع عدم استثناء كافة الاطارات الادارية للإدارة المحلية من بلديات ودوائر وولايات، وأيضا أعضاء الحركة الجمعوية والمجتمع المدني، كل هذا بهدف التعريف بالديمقراطية التشاركية، وتوضيح سبل تطبيقها وأهميتها بالنسبة لبرامج التنمية المحلية في الجزائر.

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

ومن خلال التأكيد الذي أبداه خبراء جزائريون في مجال التنمية المحلية والتخطيط، فإنّ هذا البرنامج التكويني الأول من نوعه والذي عرف مشاركة المنتخبين المحليين لدائرة الغزوات (بلدية نموذجية من بلديات ولاية تلمسان) والحركة الجمعوية والمجتمع المدني وإطارات الإدارة المحلية والشباب الجامعي، فالمتوقع من كل تلك الدورات أنها سوف تسهم في تحقيق نقلة نوعية في مجال التنمية المحلية التشاركية بل وشعارها الأكبر الجميع في خدمة التنمية المحلية، ولا تنمية محلية دون شراكة الجميع. (Soufi, 2018, p 9.). وكما هو معلوم لدى جميع المختصين والدارسين للشؤون المحلية فإنّ الديمقراطية التشاركية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجسد على أرض الواقع دون مشاركة وشراكة الجميع، ونقصد بالجميع جميع أطراف المجتمع من مؤسسات رسمية ممثلة للدولة وأيضا مؤسسات غير رسمية ممثلة أساسا في منظمات المجتمع المدني وأعضاء الحركة الجمعوية، وكذلك دون أن نهمل شراكة ومشاركة قطاع حساس يعتبر بدوره عنصرا أساسيا من عناصر نجاح الديمقراطية التشاركية، إنه القطاع الخاص الذي يمثله رجال الاعمال والذين بدورهم يعتبرون الحلقة الرابطة والتوافقية بين الحكومة والمجتمع ، وهؤلاء جميعهم الذين يتمحور حولهم الدور الأكبر خاصة فيما بتعلق بفكرة خلق الثروة و كيفية بناء قدرات الإدارة والتنمية المحلية ودعم برامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر عماد الاقتصاد الحديث. كما أنّ النظرة المتفحصة والثاقبة لكل ما يحيط بنا من تجارب عالمية في تنمية الشؤون المحلية، لتجعلنا ملزمين على خوض هذه التجربة التي ستكلل في الجزائر إن شاء الله بنجاح مختلف برامج التنمية والتنمية المستدامة تحديدا، ولهذا فقد أضحت غالبية دول العالم أضحت تعتمد اعتمادا أساسيا على ما تنتجه بلدياتها وعلى كل الجهود المحلية التي تزيد من قوة الدولة.

المطلب الأول: خصائص برنامج كابدال ومؤطروه

أولاً وقبل كل شيء لابد من الإشارة الى مجموعة من الأرقام والإحصائيات والحقائق التي تبين مدى جدية الحكومة الجزائرية في تنفيذ هذا المشروع الواعد للدولة وللمواطن ولكل أطياف وحساسيات المجتمع، بحيث سيتم تمويل هذا البرنامج من طرف الحكومة الجزائرية بأكثر من 2 مليون و 970 ألف دولار ومن الاتحاد الأوروبي ب7 ملايين و 700 ألف دولار علاوة على مساهمة ب 200 ألف دولار من برنامج الأمم المتحدة للتنمية لفائدة 10 بلديات نموذجية من بلديات الجزائر 1541 بلدية، وتتمثل هذه البلديات في

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

كل من: بلدية الخروب (قسنطينة) وبابار (خنشلة) وجميلة (سطيف) ومسعد (الجلفة) والغزوات (تلمسان) وجانت (إيليزي) وتيميمون (أدرار) وأولاد بن عبد القادر (الشلف) وبني معوش (بجاية). وتيغزيرت (تيزي وزو). (برنامج كابدال ببلدية الخروب، موقع:-http://www.aps.dz/ar/regions/41663).

بينما ورد في موقع الأمم المتحدة الانمائي في الجزائر أنّ مشروع كابدال ممول من طرف كل من :

. الاتحاد الاوربي بمبلغ : EUR 7 700 000

. الحكومة الجزائرية بمبلغ: EUR 2 839 320

. برنامج الامم المتحدة الانمائي بمبلغ: EUR 190 000. (. PNUDAlgérie@).

ولعل ما يلاحظ على الارقام السابقة هو نسبة التمويل الذي خصصته الحكومة الجزائرية والذي يعتبر زهيدا جدا بالمقارنة مع النتائج والثمار التي سوف يتم جنيها من جراء نجاح هذا البرنامج، كما أنّ المفارقة العجيبة وهي نسبة التمويل الذي خصصه الاتحاد الاوربي والذي قارب الثمانية ملايين دولار، وهو بالمقارنة مع 2 مليون دولار التي خصصتها الجزائر مبلغ كبير جدا، وهنا سوف يفتح المجال لطرح الكثير من علامات الاستفهام، خاصة في أهداف أو مصلحة الاتحاد الأوربي من وراء هذا التمويل، والجميع يعلم أنّ القاعدة الشائعة تقول: من يمول يتحكم. في هذا الصدد تتحجج القوى الغربية بدعمها للكثير من الرامج التنموية في الدول النامية ، بحجة التقليل من الهجرة غير الشرعية نحو الدول الغربية، هذه الهجرة التي ستؤدي الى انتشار الكثير من الآفات كالجريمة المنظمة وتجارة البشر والإرهاب... وغيرها.

لقد سهر مجموعة من خيرة الباحثين و الخبراء الجزائريين على تأطير هذا البرنامج الضخم برنامج كابدال، وفي واقع الأمر هم ليسوا مجرد باحثين معزولين عن مختلف التطورات الحاصلة في العالم، لأنهم تلقوا تكوينا على مستوى عال من الاحترافية والدقة، من قِبل كل من الشبكة الايطالية للجماعات المحلية -Felcos Umbria وأيضا المعهد الكندي Nisha-Global-Shift طبعا هؤلاء الخبراء الأجانب تم

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

استقدامهم من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية بهدف إعطاء دفع معلوماتي ومعرفي لهؤلاء الخبراء حتى يساهموا في تكوين مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في الإدارات المحلية الجزائرية، و حتى يكونوا عند مستوى التطلعات التي يصبوا إليها الجميع، وفي مواجهة التحديات التي تعرقل تلك المسارات، و خلاصة القول أنّ هذه البرامج التكوينية ضرورية جدا لإنجاح مثل هذه المبادرات المتعلقة بالديمقراطية التشاركية. لقد بدأ تنفيذ هذا المشروع على أرض الواقع من خلال عشر بلديات من بلديات الوطن، بصفتها بلديات نموذجية، وبغرض إنجاح وإحقاق هذا البرنامج الذي من خلاله ستنطلق الحكومة الجزائرية في تعميم المشروع على باقي بلديات الوطن، وخاصة فيما يتعلق بميكانيزمات خلق الثروة وانعاش الخزينة المحلية وتطوير مختلف برامج التنمية المحلية المستدامة. في هذا الصدد أيضا صرح السيد محمد دحماني: مدير مركزي لبرنامج كابدال بوزارة الداخلية والجماعات المحلية بقوله: " إنّ هذه الدورة التكوينية سوف ترتكز أساسا على تطوير استراتيجيات و ميكانيزمات تقديم الخدمة العمومية للمواطنين في أعلى مستويات من الكفاءة والجودة، وكذلك بهدف تأهيل كل الطاقات و الإمكانيات. " بالإضافة الى استغلال كل الموارد المتاحة في الجماعة المحلية بهدف خلق الثروة وأيضا خلق فرص العمل والشغل، بالإضافة الى تأهيل مختلف مخططات التنمية المستدامة المستحدثة طبعا على مدى خمسة سنوات. (Soufi, op – cit, p 9).

لقد انعقد هذا البرنامج التكويني ببلدية الغزوات (كغيرها من البلديات التسعة الأخرى النموذجية) والذي دام لمدة خمسة أيام في مدرسة الصيد المحلية للبلدية ، إذ على الرغم من أنّ المدة التكوينية غير كافية، إلاّ أنها انطلاقة مبدئية جيدة وهي سائرة نحو التحسن مستقبلا، ولهذا فقد حرص المؤطرون والمجتمعون في تلك الأيام التكوينية على ضرورة الاهتمام بتكوين المنتخب المحلي وجعله طرفا أساسيا في عمليات التنمية، كما سيحثهم هذا النوع من التكوين على اكتساب روح المسؤولية من خلال السعي الحثيث نحو كيفيات وأليات خلق الثروة، ومن خلال توظيف كافة الامكانيات المادية والبشرية وحتى العلمية في المدينة وخارجها بهدف الاستفادة من الخبرات والكفاءات المختلفة خاصة الجامعية، بهدف تحيين مناخ الأعمال وتهيئة الأجواء العامة نحو دفع عجلة التنمية الى أحسن مستوياتها. ولهذا فإنّ إشكالية التنمية المستدامة مازالت تعتبر غاية أساسية لكل الجماعات المحلية التي لا تقوم لها قائمة دون احقاق دولة الحق والقانون والقائمة بدورها على مبادئ الحكم الراشد والتسيير الحقيقي للإمكانيات العامة المتاحة في الجماعات المحلية .

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

المطلب الثاني: أسباب اللجوء الى برنامج كابدال

على الرغم من المسيرة المتعثرة التي تعرفها مختلف برامج التحول الديمقراطي في العالم النامي وفي مقدمتها دولة الجزائر، إلاّ أنّ هناك تحسنا عالميا واضحا لعدد من الدول التي مازالت تنخرط يوما بعد يوم في برامج الديمقراطية والديمقراطية التشاركية بالتحديد. (صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، مرجع سابق، ص 7). كما أنّ التجربة الميدانية في الجزائر أثبتت بأنّ الديمقراطية التمثيلية عاشت و مازالت تعيش الكثير من العثرات نظرا لغياب الثقافة العامة لدى بعض المنتخبين المحليين وحتى المركزيين في ظل تفكيرهم الدائم والمستديم في مصالحهم الضيقة والخاصة، أو في مصالح جماعتهم الصغيرة التي ينتمون إليها، ولذلك فقد وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مضطرة إلى التكيف مع مختلف التطورات العالمية في مجال الديمقراطية وإيجاد البديل لعلاج هذا الداء العضال الذي أصاب المحليات، مع ضرورة وضع النقاط على الحروف وتوضيح المسؤوليات وايقاع العقوبات الصارمة على كل المتجاوزين للخطوط الحمراء المرسومة، ولهذا فقد أصبح المنتخب في مواجهة المواطنين وجها لوجه، لأنه لطالما تم توجيه أصابع الاتهام للحكومة في حين كان المتسبب الحقيقي في تلك التجاوزات هو المنتخب المحلي الذي صوت عليه المواطنون، لكن ونظرا لعدم وجود أليات وقنوات قانونية ملزمة لا ينال المواطن إلاّ الوعود والكلام .

إذن لقد تم دفع الحكومة الجزائرية من طرف تلك الممارسات التي كان أبطالها منتخبون محليون وحتى مركزيون كذلك إلى اللجوء نحو ترقية الديمقراطية ليصبح فيها المواطن شريكا في كل مراحل عملية صنع القرار، بداية بإحاطته بالمعلومات والمعطيات، ولا سيما الميزانية والبرامج والمشاريع التي يتم من خلالها التداول الجماعي للوصول الى تحقيق التنمية المحلية والتي هي في الأساس المطلب الأول الذي يصبو المواطن المحلي إلى تحقيقه.

المطلب الثالث: الأهداف والاستراتيجيات المسطرة من خلال برنامج كابدال

يعتبر برنامج كابدال إطارا مؤسساتيا مبتكرا من أجل إيجاد حلول محلية للأولويات الوطنية ومن أجل خلق ترابط بين الأنشطة المتخذة على الصعيد المحلي السياسات الوطنية، حيث يرافق البرنامج مسار تطور

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

الإطار المؤسساتي والقانوني للتنمية المحلية، وتعزيز التجانس بين مختلف السياسات الوطنية والمحلية، ودعم اندماج مختلف القطاعات. كما سيتم خلق التوافق بين المخطط البلدي للتنمية والمخطط الولائي والسياسات الوطنية لتهيئة الإقليم، من أجل التقريب بين الموارد وتكريس الاستعمال العقلاني والأمثل لها. وعلى هذا الأساس سيعمل هذا البرنامج على الاستعمال الفعال للموارد المحلية والوطنية في خدمة الأقاليم والمواطنين، وأيضا بضمان تأثير إيجابي أكبر للسياسات العمومية. إن هذا النموذج المبتكر للتنمية المستدامة والمندمجة التي يمثلها برنامج تعزيز قدرات التنمية المحلية في الجزائر سيتم ترقيته على الصعيد الدولي، وذلك من خلال أطر الشراكة الاستراتيجية المتعددة الأطراف جنوب ـ جنوب والشراكة على الصعيد اللامركزي. ولهذا تتوجه هذه الشراكة نحو الفاعلين العموميين و الخواص للبلدات) جماعات محلية، مجتمع مدني، جامعة، غرف تجارية... الخ)، من أجل تبادل الوسائل والتجارب المثلى مع بلديات أقاليم بلدان أخرى. وطبعا في إطار خبرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ستتم ترقية فكرة المواطنة النشطة والمسؤولة ـ خصوصا النساء والشباب ـ وتحسين أنظمة التخطيط الاستراتيجي المحلي، وكذا تسهيل التفاعل بين مختلف مستويات الحوكمة؛ مع تقديم الدعم المالي وتقنيا موجها للاستجابة لأولويات تنمية الإقليم في مجال تحسين الفرص الاقتصادية وتوفير خدمات إدارية واجتماعية ذات نوعية. (@PNUDAlgérie)

إنّ جميع الورشات التي تم عقدها في البلديات العشرة النموذجية، اتفق الجميع فيها حول هدف مشترك يتمثل في تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة للجماعة المحلية و ذلك من خلال مقاربة مبتكرة يروج لها "كابدال" و الرامية الى إرساء أسس الحكامة المحلية التشاركية أو الجوارية كما يصطلح على ذلك الفرنسيون. و على العموم لقد كانت جميع تلك اللقاءات بين الحكومة الجزائرية والاتحاد الأوربي وكذلك برنامج الامم المتحدة الانمائي تتأسس وتقسم الى مجموعة ورشات من خلال معالجة الأهداف التالية والتي تعتبر أهدافا أساسية لأي مشروع موجه للحوكمة المحلية. (موقع الالكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في الجزائر، الشروط المرجعية بين الحكومة الجزائرية والاتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي).

1. **الديمقراطية التشاركية:** وذلك من خلال اشراك الفاعلين المحليين في التنمية المحلية بالاستناد إلى التسيير التشاركي وفكرة التسيير العمومي الجديد التي تقوم على إن فكرة الحكومة في حقيقة الحال هي فكرة اقتصادية

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

في جوهرها، لها علاقة وطيدة بمتغير التسيير وليس بشؤون الحكم وطبيعة النظم السياسية المتبعة، وذلك لأنّ العامل الاقتصادي هو السبب الرئيسي والمباشر في ظهور هذا المصطلح من خلال العجز الذي سجلته الدول في برامج التنمية والتطور، وهذا هو لب التقرير الدول حول الحكم الراشد الذي اصدرته منظمة البنك العالمي لمواجهة وتصحيح الخلل الذي كان في اقتصاديات دول أفريقيا جنوب الصحراء، طبعا ولم تكن هذه التوجيهات إلاّ بعدما انتشرت العولمة على نطاق عالمي واسع، وأن معظم وحدات المجتمع الدولي قد انخرطت في تبني النظام الرأسمالي وما تبعته من تحرير لانتقال رؤوس الأموال وتحرير الاسواق فحدثت الكثير من الازمات المالية ووقع خلل في طريقة عمل مختلف الشركات المتعددة الجنسيات مما اضطر خبراء البنك العالمي الى ضرورة استحداث مؤشرات جديدة للمساءلة المالية للحكومات والشركات والمؤسسات البنكية وغيرها، مع ضرورة إخضاع كل تلك المعاملات والتعاملات الى قاعدة العدالة والمساواة. (سليمة بن حسين، 2015، ص 183).

2. **عصرنة المرفق العام (البلدي)** عن طريق تحسين جودة الخدمة العمومية المقدمة للمواطن، المحلي والوطني.

3. **التنمية الاقتصادية المحلية:** تعزيز التخطيط الاستراتيجي البلدي لاسيما من أجل استحداث مناصب شغل ومداخيل مستدامة واستحداث مداخيل جديدة ذات جودة عالية ومحافظة على البيئة ولفائدة المواطن والمحلية في ان واحد.

4. **تسيير مخاطر:** عبر ترقية وتطوير برامج الكوارث على المستوى البلدي، مع تفعيل خلايا الازمات المحلية لمواجهة أي خطر محدق بالبلدية ومواطنيها.

المطلب الرابع: آليات و ميكانيزمات تطبيق الديمقراطية التشاركية في المجال المحلي الجزائري

كما أشرنا سابقا لن نكتفي في دراستنا هذه بمجرد التركيز على الناحية الوصفية من خلال تعريف الظاهرة محل الدراسة، وذلك لأنّ البحث العلمي الذي لا يدرس كيفية تطبيق المفاهيم والنظريات على أرض الواقع، والسعي الجاد نحو تطبيقها تطبيقا يماثل ويتجانس الى حد كبير مع مجالها النظري ، سيعتبر بحثا وصفيا لا

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

علاقة له بالتحليل والتفسير العلميين، وفيما يلي سوف نسوق وباختصار أهم آليات تطبيق برنامج الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، وتحديدا سنتطرق إلى أهم فواعلها. (لعشاب، 2017، ص 199 . 200).

أولا: مجالس الأحياء

تلعب مثل هذه المجالس دورا كبيرا في كل عمليات التنمية المحلية وذلك لكونها وعاء ديمقراطي حقيقي يعمل على جمع مجموعة سكان الحي للتفكير في احتياجاتهم ومتطلباتهم، التي قد لا يتفطن لها المسؤول أو المنتخبين المحليين الذين تم اختيارهم كممثلين في تلك المجالس الشعبية، وتتألف هذه المجالس من مجموعة من مثقفي الحي و نشطائه في مختلف الميادين المتعلقة بالتهيئة والمياه والبيئة والتنمية بصفة عامة. وطبعا لقد أعطت مثل هذه المجالس ثمارها في تحسن وضعية بعض الملفات كملف السكن الذي اصبح يخضع لمعيار مشاركة هاته اللجان للهيئات الرسمية؛ في الانجاز والمتابعة بل وحتى من حيث آجال التسليم.

ثانيا: مجالس الشباب

معلوم بالضرورة خاصة في دول العالم الثالث أنّ النسبة الأكبر من تعداد السكان تتمثل في عنصر الشباب، وبالتالي فهم الأدرى باحتياجاتهم العامة ومتطلباتهم التنموية، ولذلك تجدهم يتحدون في تنظيمات وجمعيات للدفاع عن حقوقهم ومصالهم في مواجهة الهيمنة التي يحاول المنتخب المحلي والمركزي أن يفرضها عليهم، دون أن تكون في الأساس من متطلباتهم ولا من اهتماماتهم. لكنهم بهد ممارسة العمل الجمعوي والتنظيمي في الفضاء المحلي تجدهم يتحولون الى الدفاع عن أفكار جديدة لم تكن من صميم اهتماماتهم، وبالتالي تشكل الوعي عن طريق الممارسة.

ثالثا: ورشات السكان

يعمل السكان كذلك في مجال التنمية المحلية على إعطاء الكثير من المعطيات والقنوات للاشتراك في صنع السياسات وتقرير الأهميات، ولعل هذه الورشات قد تكون المجال الضيق في تطبيق الديمقراطية التشاركية لأنها أصغر من لجان الأحياء، كما يمكن أن تكون جزءً من لجان الأحياء التي تمثل مجموعة من التجمعات

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

السكنية، ولكن وبالنظر لاختلاف الاهتمامات والمتطلبات بين تلك التجمعات، لهذا تجد أنّ لكل مجمع سكني أهدافه وغاياته واحتياجاته التي لا يجب أن تتفق بالضرورة مع غيرها من التجمعات السكنية الأخرى، ومنه فإنّ هذه الورشات تعتبر وعاءً عمليا لمختلف اللجان السكانية.

رابعا: ندوات المواطنين

في زمن العولمة المتوحشة يجب كذلك على كل مواطن أن يقوم بدوره الأساسي الذي من خلاله يكون مدركا لكل حقوقه ومؤديا لجميع واجباته، وكما هو معلوم فإن التنمية المحلية لا يمكن أن تتحقق إذا لم تنطلق من المشاركة الفعلية والفعالة من طرف المواطنين المشكلين لتلك الوحدة المحلية، ولهذا فإنّ المواطن يجب أن يكون على درجة عالية من الوعي والمسؤولية اتجاه جميع القضايا المحلية التي تعنيه وفي صالحه بالأساس. إذن فهذا الأمر يعني أن يكون المواطن حاضر اللب متفطنا يقضا في جميع مراحل التخطيط لبرامج التنمية التي تعنيه والداخلة في صميم اختياراته، ولهذا فمن حق هذا المواطن أن يرفض كل المشاريع والبرامج التي لا تتقاطع مع المصلحة العامة، لاسيما إذا كانت تلك البرامج والمشاريع موجهة لفائدة أشخاص أو هيئات لا علاقة لها بالمواطن المحلي، لأنّ المنطق والعقل يقولان بأنّه إذا لم يشترك المواطن مع الهيئات الرسمية (مركزية أو محلية) في عمليتي صنع السياسة واتخاذ القرار فإنّ قطار التنمية المحلية لن يكون أبدًا في مساره الصحيح. (دريس، 2015، ص 21).

خامسا: النقاشات العامة

تعتبر مثل هذه المنابر والنقاشات مصدرا ممتازا لتطبيق الديمقراطية التشاركية، وذلك عن طريق فتح نقاش عام في قاعة من قاعات الجماعات المحلية ، وبحضور كل فعاليات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة الى حضور الخبراء والمختصين لسماع احتياجات ومتطلبات المجتمعات المحلية، وفي الأخير يتم الوصول الى القرار الصائب. وفي الحقيقة لقد جربت الجزائر مثل هذه الورشات التي عقدتها الحكومة الجزائرية مع الادارات والمجتمعات المحلية قبل الانتخابات الرئاسية 2014 والإعداد للتعديل الدستوري للسادس (6) مارس 2016 برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، وبطلب شخصي من السيد رئيس الجمهورية

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

السابق عبد العزيز بوتفليقة، ومن خلالها تم الاستماع أساسا لمشاكل الشباب و عثرات التنمية المحلية وربما هو ما تم تضمينه في التعديل الدستوري الجديد، لكن دائما الميدان هو الذي يبين مدى مصداقية المبادرة من عدمها، ولعل الحراك الشعبي الكبير الذي عرفته الجزائر منذ 22 فيفري 2019 لأكبر دليل على فشل تلك الجلسات التي لم تزد الوضع إلاّ تؤزما والمسؤول انغلاقا على نفسه.

سادسا: الشبكات المحلية للإعلام و الاتصال بمختلف أنواعها

ما من شك في أنّ وسائل الاعلام والاتصال لاسيما منها شبكات الأنترنت والتواصل الاجتماعي الدور البارز والكبير لتبليغ الانشغالات ولمتابعة الانجازات المحلية التي تعنيهم، ولعل هذه التجارب في الكثير من دول العالم المتقدم قد أصبحت جد مألوفة، ولذلك فإنك تجد أن لكل جماعة محلية بلدية أو ولاية أو مقاطعة أو مدينة مجموعة من القنوات التلفزيونية والاذاعية والصحفية التي يتابع من خلالها المواطن المحلي كل كبيرة وصغيرة على إقليمه المحلي، وتقوم هذه العملية على الشفافية في تداول المعلومة بين المواطن والإدارة، وحرية تعبير جد عالية. وزيادة على هذا يمكن إضافة آليتان لا تقلان أهمية عن باقي الأليات، لأنّ هناك بعض التجارب الوطنية التي أثبتت مدى قوة هاتين الآليتين وهما:

سابعا: أعيان المدينة

ربما قد تكون مثل هذه التنظيمات قد قلت في الحياة العامة، إلاّ أنها لا تزال موجودة خاصة في بعض المدن والبلديات التي تتميز بطابع عشائري أين مازال شيوخ العشيرة أو القبيلة يتمتعون بنفوذ وسلطة لا متناهية، بحيث يحضون بتقدير الجميع، وكلمتهم مسموعة عند العام والخاص، بل وإنهم البوابة الأولى للمنتخبين المحليين والمركزيين عند أي استحقاق من خلال جلب دعمهم ومساندتهم، وبالتالي فإنهم يمارسون قوة ضغط قوية جدا على المنتخبين المحليين خاصة، ولهذا عند وجود أي نقائص للمواطنين قد يكونون التأشيرة الرسمية لتحقيق تلك الاحتياجات.

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

ثامنا: سبر الآراء والدراسات الاكاديمية

قد لا يأبه أحد لعبارة سبر الآراء أو الدراسات الأكاديمية الاستباقية، ولكنها قد تشكل وعاءً معلوماتيا دقيقا يصف لنا الحالة العامة للجماعة المحلية من خلال استطلاع رأي الجماهير المحلية اتجاه قضية من القضايا، وبالتالي فعوض الانخراط في مشروع من المشاريع دون دراسة، تتم من خلالها عملية أخذ الموافقة بناءً على تلك الدراسات السابقة التي تبين منظور أولئك المواطنين وتحديد موقفهم من هذا المشروع أو ذاك، وكثيرا كما يتفادى المنتخبون المحليون حركة من الاحتجاجات الجماهيرية، عن طريق تكليف جهة علمية لإجراء سبر أراء حول مشروع أو برنامج قبل الانخراط فيه.

تاسعا: المبادرات الفردية للمواطنين

لا يزال الكثير من الباحثين غير متفطنين إلى مدى أهمية هذه الألية في تحقيق التنمية المحلية ، ولكنها قد تكون الحل الوحيد في بعض البلديات، خاصة إذا افتقرت تلك البلديات الى مجموعة الامكانيات والمؤهلات المساعدة على عملية خلق الثروة، ولذلك ففي حال وجود مبادرات فردية من طرف المواطنين عبر تأسيس مؤسسات ومصانع صغيرة لتشغيل اليد العاملة أو لتحريك عجلة الاقتصاد في المنطقة، فإنّ كل تلك المبادرات تثمن، كما قد يقوم البعض منهم بإجراء العديد من الاصلاحات التي من المفترض أن تقوم بها الجهة الرسمية (بعض الاصلاحات والاشغال العمومية، تزيين المدينة، حفر الابار، بناء المصانع والورشات...الخ) وذلك لأنهم لا يعتبرون أنفسهم بمعزل عن المنطقة فهم جزء منها ولابد أن يقدموا الدعم، ولذلك تجد مبادراتهم هي التي تزيد من أهمية المنطقة وتحسينها، ولعلنا نجد هذا متعارفا ومتداولا بين العديد من الشخصيات العامة في الولايات الجزائرية التي يساهم فيها امثال هؤلاء الافراد في عملية خلق الثروة وتشغيل اليد العاملة البطالة).

المبحث الثالث: برنامج كابدال بين إمكانيات النجاح ومعوقات الفشل

كخطوة أولى بدأت الحكومة الجزائرية في تنفيذ هذا البرنامج المشترك عبر مساعدة فنية وتقنية من برنامج الامم المتحدة الانمائي والاتحاد الاوربي، طبعا وبالنظر لصعوبة إجراء دراسات ميدانية على أكثر من 1500

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

بلدية تم إطلاق المشروع في بدايته التجريبية عبر اعتماد 10 بلديات نموذجية ليعمم المشروع فيما بعد على جميع بلديات الوطن. لكن الحقيقة التي لا يجب أن يتم اغفالها تتمثل في مدى صعوبة ومعوقات نجاح المشروع على أرض الواقع، خاصة وأنه مشروع تقني وفني يحتاج الى الكثير من الإمكانيات والإطارات المؤهلة، وربما حتى إلى العديد من المعاهد والمراكز والمدارس المختصة في التكوين الاداري وبالأخص مجال الحوكمة المحلية والديمقراطية التشاركية، لأنه لا يخفى على جميع المتتبعين للشأن المحلي الجزائري فإنّ برنامج كابدال لتعزيز قدرات التنمية المحلية ليس برنامجا نظريا فهو برنامج تطبيقي في حاجة ماسة الى كل الموارد البشرية المؤهلة تقنيا ومعرفيا لإنجاحه، بالإضافة الى ضرورة التحكم الواسع لهاته الإطارات في وسائل الاتصال الحديثة لتسريع وجودة وعصرنة الخدمة العمومية المقدمة للمواطن، مع ضرورة حرية انتقال المعلومات وشفافيتها فيما بين المنتخب البلدي والمواطن الذي يعيش في تلك المحلية. مما تقدم تبقى هناك إمكانية كبيرة للنجاح إذا اتبعت الإجراءات الموضوعية للنجاح، بينما تظل هناك مطبات للفشل إذا لم تتبع الاجراءات الصارمة للنجاح، وهذا الأمر يبقى في غاية الصعوبة والتعقيد، لاسيما إذا علمنا من خلال مختلف التجارب العالمية في الحوكمة المحلية أنّ مسألة التنظير والتطبيق هما مسألتان مختلفتان كليا.

المطلب الأول: تحديات الديمقراطية التشاركية في تسيير البلدية في الجزائر

يجب أن يُعلم ابتداءً أنّ الديمقراطية ليست مادة غذائية جاهزة يمكن استعمالها متى احتجنا لها، أو حفظها في معلب لوقت الحاجة، كما أنها ليست نظاما اجتماعيا يولد من البداية مكتملا، و يمكن تطبيقه في أي بيئة أو نظام شئنا، لأنها في الحقيقة عملية تحول تدريجي مستمر ومتواصل، وهي كذلك عبارة عن مشروع لتحسين وتطوير الحياة الاجتماعية للناس، ولهذا يستحسن القول بأنه لا توجد ديمقراطية تتصف بصفة المثالية أبدا. (بلعيور، 2007، ص 104 . 106).طبعا إذا دققنا في حقيقة التطور التاريخي الذي عرفته فكرة الديمقراطية منذ العصر اليوناني وإلى أيامنا هذه، فإننا سنجد الكثير من العثرات والنكسات والهزائم التي عرفتها هذه الفكرة، بل إنّ قارة أوربا إلى غاية الحرب العالمية الثانية لم تكن دولها ديمقراطية، وأنّ أغلب رؤسائها كانوا متسلطين وينتمون الى المؤسسات العسكرية وفي مقدمتهم البرتغال، ألمانيا، فرنسا...الخ. ولهذا نقول بأنّ الديمقراطية كما تطورت في الفضاء الغربي عبر عصور طويلة لا يمكن أن تنجح في فضاءات أخرى

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

دون أن تتعرض إلى بعض العثرات والمطبات لكن ليس بالضرورة كلها أو نفسها. لكن رغم هذا التطور مازالت الجزائر تناضل من أجل الخروج من دائرة الأزمات المختلفة التي تعاني منها، خاصة تلك المتعلقة بمجالات التنمية بصفة عامة والمحلية منها بصفة خاصة، وطبعا وبعد مرور ما يقارب ثلاثين سنة على تبني مسار التحول الديمقراطي فإنّ الفكرة الديمقراطية التي كانت في سنة 1989 ليست هي ذاتها التي في سنة 2019، وذلك لأنّ المشرع الدستوري الجزائري قد تطور بدروه مع ما شهدته الساحة الوطنية والعالمية من حراك ومن تطور، كما أنّ هناك اتجاها عاما نحو قبول وتبني فكرة الديمقراطية المحلية التشاركية بعدما لم تكن واردة قبل سنة 2011، وعلى هذا الأساس فلا يمكن لأي أحد أن يتجاهل هذا المسعى. بل أنّ هذا المسعى العام نحو دمقرطة الحياة السياسيةو الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر قد تم إقراره في التعديل الدستوري الأخير 6 مارس 2016. ولا شيء أكثر دلالة على أهمية الحكم الراشد والديمقراطية التشاركية . سواءً على مستوى الدولة أو جماعاتها المحلية في إطار اللامركزية . مما صرح به الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة حينما قال: " **لا يمكن إقامة الحكم الراشد بدون دولة القانون، بدون ديمقراطية حقيقية، بدون تعددية سياسية، كما لا يمكن أن يقوم حكم راشد إطلاقا بدون رقابة شعبية**" (موسوعة العلوم السياسية، 2009، https://www.etudiantdz.com/vb).

كما أنّ هذه الرقابة الشعبية لا تكون فعالة إلاّ في ظل تفعيل الديمقراطية في الفضاء المحلي وبالاعتماد على المؤسسات المحلية، الذي يعتبر المجال الخصب لتطبيق ونجاح هذا النوع من الديمقراطية، لأنه لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن ننتظر نجاح فكرة الديمقراطية المركزية دون نجاح الديمقراطية اللامركزية أو الجوارية . كما يحبذ الفقه الفرنسي تسميتها . تقول العرب في أمثلتها فاقد الشيء لا يعطيه، لذلك لا نتصور وجود ديمقراطية على المستوى المحلي إذا كانت غائبة على المستوى المركزي. ولعل هذا الأمر الذي أراد من خلاله السيد رئيس الجمهورية السابق أن يكلف الجماعات المحلية به لتتحمل مسؤولياتها أمام المواطنين المحليين.

المطلب الثاني: معوقات و تحديات مشروع كابدال الجزائر

على الرغم من جدية الطرح الذي ورد في مشروع كابدال، إلاّ أنّ المقاربة الواقعية في تحليل مثل هذه المواضيع تفرض علينا أو تحتم علينا التطرق الى العديد من الصعوبات والمعوقات التي قد تعترض سبيل نجاح

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

هكذا مشاريع واردة، كيف لا والجميع يعلم أنّ في إدارة المنظمات هناك دائما ما يسمى بتيار مقاومة التغيير، وبالتالي وجود العديد من العقبات التي تعتبر عوامل موضوعية ومتوقعة دائما، وبدون إطالة سوف نتعرض الى بعض تلك العقبات كما يلي:

أولا: غياب الإطارات الفنية والتقنية في تسيير الادارات المحلية في الجزائر

إنها في الحقيقة تمثل الجهاز الحساس القادر على تنفيذ مثل تلك المشاريع، لأنّ مشروع كابدال كما هو معلوم يتطلب وجود كوادر وأشخاص على مستويات عليا من التكنوقراطية والذين بإمكانهم أن يقودوا هذه الديمقراطية التشاركية الفتية في الجزائر إلى بر الأمان، والى تحقيق جميع أهدافها الحقيقية التي وجدت من أجلها، لأنّ الإطارات الموجودة اليوم في جماعاتنا المحلية بكل موضوعية هي غير مؤهلة، والدليل على صحة ما نقول هو تلك الدورات التكوينية التي أجرتها وزارة الداخلية ومازالت تجريها للعديد من إطارات الجماعات المحلية بواسطة الخبراء حتى ينقلوا التجارب الغربية الى الكوادر الجزائرية وفي الواقع ذلك التكوين وعدد الخبراء الذين تم تكوينهم يعتبر ضئيلا جدا بالمقارنة مع عدد الجماعات المحلية في الجزائر أكثر من 1541 بلدية 48 ولاية و أكثر من 20 ولاية منتدبة وبالتالي فهذا التحدي يعتبر كبيرا وكبيرا جدا.

ثانيا: غياب الإصلاح القانوني الملائم الذي يعطي دفعة قوية للديمقراطية التشاركية في الجزائر

إذ لا يكفي برنامج التكوين لوحده، ولذلك يجب أن يتم إدخال أليات جديدة على أبجديات وقواعد اللعبة الديمقراطية في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بمستوى المنتخبين المحليين ومدى كفاءتهم وخبرتهم في مجالات التسيير والإدارة، لأنه كثيرا بل الشائع عندنا في الجزائر أنّ أغلب المجالس الشعبية المنتخبة يعتليها أشخاص لا يتمتعون لا بالمستوى التعليمي ولا بالخبرة التسييرية في الإدارة كما لا يتمتعون بنوع من الفكر الاقتصادي . (يومية النهار، 2017، ص 3).

وبالتالي يجب على المشرع الجزائري أن يضع أو يحدد مجموعة من الشروط على كل من يتقدم إلى الترشيحات، كما يجب على الهيئة الناخبة ممثلة في المواطنين استشارة الخبراء والمختصين حول طبيعة من ترشحوا حتى يتم الاختيار الصائب فيما بين المرشحين، وأيضا يجب على الأحزاب السياسية أن تتحمل مسؤولياتها في نوعية

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

المنتخبين الذي تتقدم بهم في قوائمها الانتخابية، أما أن يبقى الحال على ما هو عليه دون قيود أو ضوابط فسوف لن يؤدي هذا إلى نجاح المشروع في الأساس، وذلك لقاعدة بسيطة جدا؛ وهي أنّ فاقد الشيء لا يعطيه.

ثالثا . غياب مراكز للتكوين الاداري في جميع أنحاء الوطن

وليس هذا فقط وإنما غياب معاهد مستقلة مهمتها تكوين وتدريبالكفاءات الجامعية بعد تخرجها من الجامعة على برامج متطورة وعالية المستوى خاصة في مجالات الديمقراطية التشاركية وتحديدا في ألية خلق الثروة، حتى وإن كانت هذه الثروة سوف يتم خلقها من العدم، وهذه في الحقيقة ليست معجزة ستحدث لأول مرة في التاريخ، لأنّ اليابانيين وهم بشر مثلنا، قد حققوا ذلك في ظرف 18 سنة من 1845 الى 1968. وهذا لن يكون إلاّ في ظل وجود رجال أكفاء واعين بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقهم .

رابعا: التعارض والتناقض الذي قد يبرز بي مطالب ومصالح المواطنين

ذلك من خلال تصادم متطلبات واحتياجات بعض المواطنين مع البعض الأخر، أو عدم ملائمة متطلبات هؤلاء مع أولئك، وبالتالي سوف يكون ذلك التعارض بمثابة الكابح أو السد الذي سيعرقل جماح عملية التنمية المحلية في الأساس، إن لم يؤدي الى تعطيل العديد من البرامج نتيجة ذلك الانسداد الذي يشبه إلى حد كبير الانسداد الذي عرفته الكثير من المجالس الشعبية البلدية في الجزائر نتيجة عدم وجود رئيس للمجلس أو لعدم الاتفاق على من يتولى رئاسة البلدية مثلا. إذن من هذا المنطلق يجب على المشرع الجزائري أن يتفطن إلى هذه العقبة، وذلك من خلال إيجاد أليات مناسبة وملائمة لفك تلك الاشكالات التي يمكن أن تطرح، وهذا كذلك ليس بجديد بحيث أشارت له مختلف التجارب الدولية عبر اعتاد آلية الاستفتاء التقريري المحلي الذي يتم فيه استشارة القاعدة الشعبية المحلية على مسألة تهمهم وتدخل في صميم اهتماماتهم، وعلى الرغم من تعارض هذا الاستفتاء مع المستند القانوني الذي يقر بأنّ المجالس الشعبية البلدية تدار تحت سلطة منتخبين محليين، ولهذا يتساءل البعض عن جدوى وجودهم إذا كان هناك استفتاء شعبي محلي، وربما هذا الأمر الذي مازالت تثار حوله نقاشات حادة خاصة في قوانين الجمهورية التونسية التي تبنت بقوة طرح

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

الديمقراطية التشاركية بعد سقوط نظام بن علي البائد.(المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، DRI، www.democracy-reporting.org)

المطلب الثالث: آفاق ومستقبل برنامج كابدال في الجزائر

لقد أكدّ السيد محمد دحماني المدير المركزي لبرنامج كابدال بوزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية بأنّ هناك تربصات ودورات تكوينية أخرى في البرنامج العام لإحقاق الديمقراطية التشاركية الذي تسهر عليه السلطات المركزية في العاصمة الجزائر لمدة 18 شهرا. وكهدف استراتيجي حُدد كهدف عام من وراء هذا البرنامج تدعيم وتقوية كافة الامكانيات والكفاءات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية التي بدورها ستسعى إلى تقوية مشاركة المجتمع المدني وكل الفاعلين الجمعويين المحليين والقطاع الخاص في عملية التسيير المحلي، وذلك لكل من عناصر الجماعات المحلية والإدارة المحلية عموما، كما لا يجب أن تستثنى من هذه العملية فكرة ضرورة إحداث التنسيق والاتصال بين مختلف القطاعات الوزارية من جهة، وبين مختلف الكوادر الإدارية المحلية من جهة أخرى، وكل هذا طبعا بهدف التجديد والتحديث وتبسيط الاجراءات الادارية على جميع المستويات وفي مقدمتها على المستوى المحلي، بالإضافة الى الوقاية من كل مظاهر الفساد والاخطار والكوارث المتوقعة، إنه برنامج في الحقيقة على أعلى مستوى من الاحترافية. (Soufi, op – cit, p 9)

المستقبل واعد من خلال هذا البرنامج الطموح والهادف، وما على الحكومة الجزائرية إلاّ المتابعة بكل جدية، وبطبيعة الحال بعد قطع مرحلة من التطبيق سوف يتم خلق مجموعة اليات أو ميكانيزمات ضابطة لا تسمح بممارسة القيادة إلاّ للكفاءات والموارد البشرية المتحكمة في أدوات الإدارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات، هذه التقنيات الجديدة التي لا مستقبل لأي دولة لا يتحكم فيها موظفوها بكل تفاصيل وتقنيات الرقمنة والمعلومة.

الخاتمة والنتائج:

في ختام هذه الدراسة يجب أن نؤكد على أنّ جميع حساسيات المجتمع الجزائري الرسمية منها وغير الرسمية ساعية نحو تدعيم هذا التوجه الرسمي لإرساء قواعد الديمقراطية التشاركية، التي تعتبر بديلا مثاليا عن فكرة

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

الديمقراطية التمثيلية التي بدورها أثبت الواقع والممارسة عدم صلاحيتها، نظرا لطبيعة المنتخبين الذين لم يعد الكثير منهم يفكرون إلاّ في مصالحهم الضيقة والخاصة. ومهما يقال عن مدى فعالية برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين المحليين من عدمه، إلاّ أنّ السلطات الجزائرية مازالت تقدم الكثير من الاصلاحات في كل سنة جديدة، لاسيما من خلال اللقاءات المنتظمة التي تعقدها الحكومة مع الولاة ورؤساء الجماعات المحلية، الذين هم في الحقيقة من يعول عليهم ميدانيا في تحقيق مخرجات هذا البرنامج الواعد.

ومنه فإنّ كل تلك الاجتماعات التي تؤكد دائما على ضرورة تعميق فكرة اللامركزية، ومن خلال السعي الى الانتقال الجاد من فكرة اللامركزية الادارية المحضة الى اللامركزية الاقتصادية؛ أين ستتحول تلك الجماعات المحلية بمقتضى هذا البرنامج من مجرد تابع وعبء على السلطات المركزية إلى فاعل أساسي وخلاق للثروة ، وهذا ما تصبوا إليه سياسة الدولة الجزائرية في إطار برنامج كابدال ووفق ما تنص عليه دساتير وقوانين الجمهورية بهدف معالجة أخطاء الديمقراطية التمثيلية التي تركز على المنتخب كعجلة محورية للتنمية، مهملة أساسات الديمقراطية التشاركية التي تركز على المواطن كمحرك وفاعل أساسي في كل برامج التنمية المحلية المستدامة، وهذا ما توصي به دائما نتائج وتوصيات لقاءات الحكومة ـ الولاة ـ البلديات.

وعلى ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فإننا نوصي بما يلي:

1 ـ إنشاء وتأسيس المدارس والأكاديميات الوطنية والجهوية وحتى المحلية في مجال الحوكمة المحلية والتنمية المحلية.

2 ـ الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال الديمقراطية التشاركية ، بشرط أن لا تتعارض مع الثقافة والبيئة المحلية للمواطنين.

3 ـ نشر الوعي الثاقافي لدى المواطنين حتى تسهل من خلاله عملية تطبيق الديمقراطية التشاركية وعلاج الخلل الذي تتعرض له الديمقراطية التمثيلية، لنصل في الختام الى أرساء ميكانيزمات التطبيق.

ISBN :978–9957–67–204–1 – ISSN (ISSN–L):2617–9857

Conclusion

At the conclusion of this study, all the sensitivities of Algerian society, official and non-official, must support this official trend towards the establishment of participatory democracy, which is an ideal substitute for the idea of representative democracy, which in turn proved the reality and practice of its incompetence.like Except in their narrow and private interests. No matter how effective the CAPDEL program is, the Algerian authorities are still making a lot of reforms each year, especially through regular meetings with governors and local community leaders who are reliable on the ground in achieving the results of this promising program.

All These meetings, which always emphasize the need to deepen the idea of decentralization, by seeking to shift from the idea of purely administrative decentralization to economic decentralization; where these communities will be transformed under this program from the mere burden and burden on the central authorities to a key player and creative wealth, The policy of the Algerian state within the framework of the CAPDEL program and in accordance with the provisions of the constitutions and laws of the Republic in order to address the errors of representative democracy, which focuses on the electorate as a central axis of development neglected the idea of participatory democracy that focuses on the citizen as an engine and a key actor in all local sustainable development programs.

In light of the findings of this study, we recommend the following:

1. Establish and establish national, regional and even local schools and academies in the field of local governance and development.

2- To benefit from foreign expertise in the field of participatory democracy, provided that it does not interfere with the local culture and environment of citizens.

3. To spread the cultural awareness of the citizens so as to facilitate the process of implementing participatory democracy and to remedy the imbalance in representative democracy.

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

قائمة المراجع:

أ . الكتب:

1 . غريفتش مارتن وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة : نشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

2 . معراف اسماعيل، الوضع الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الاصلاح والتحول الديمقراطي)، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والاشهار ANEP، الجزائر، 2009.

ب . القوانين والنصوص التشريعية:

3 . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 16 . 01 ، عدد 14، ليوم 07 مارس 2016، المتضمن نص تعديل الدستور، المؤرخ في 06 مارس 2016.

4 . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 11 . 10، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011، العدد 37،الصادرة بتاريخ 03 جويلية 2011.

5 . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، متعلق بقانون الولاية 12 . 07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير 2012.

6 . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،رزمة أو حزمة الاصلاحات السياسية الستة 12 . 01 الى غاية 12 . 06. العدد الأول، السنة التاسعة والأربعون، الصادرة في 20 صفر 1433 الموافق لـ: 14 يناير 2012. وفق ما يلي: . قانون: 12 . 01 ، متعلق بـ: الإصلاح الانتخابي . قانون: 12 . 02 ، متعلق بـ: حالات تنافي العهدة البرلمانية . قانون: 12 . 03 ، متعلق بـ: توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة . قانون: 12 . 04 ، متعلق بـ: الأحزاب السياسية . قانون: 12 . 05 ، متعلق بـ: الإعلام . قانون: 12 . 06 ، متعلق بـ: الجمعيات ومختلف منظمات المجتمع المدني

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

7 . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 16 . 01 المؤرخ في 6 مارس 2016، المتضمن تعديل الدستور الجزائري، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، السنة 53، الصادرة في 7 مارس 2016.

ج . المجلات والدوريات والملتقيات:

8 . برابح عبد المجيد، الديمقراطية التشاركية، مجلة القانون، **المجتمع و السلطة**، عدد خاص رقم 1، 2012، من خلال أشغال الملتقى الوطني حول : مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاتها، يومي 6 و 7 أفريل 2011 ، جامعة وهران.

9 . بلعيور الطاهر،" الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم "، **الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء 1**، المنعقد بجامعة فرحات عباس، سطيف يومي 08 ، 09 ، أفريل 2007،الجزائر.

10 . جليل مونية، تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال التكريس الدستوري للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص 1، المجلد 11، جانفي 2019.

11 . حميداني على والزهراء فريال درويش، دور الجماعات الإقليمية في تكريس الديمقراطية التشاركية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 1، عدد1، جامعة واد سوف، ديسمبر 2017.

12 . دريس نبيل، دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، جامعة وادي سوف الجزائر، عدد 10 ،جانفي 2015.

13 . رحماني جهاد و عزوزي بن عزوز، الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر واقع وأفاق، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، ، عدد 9 ، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016.

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

14 . عقبوبي مولود، الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر، **مجلة القانون**، عدد 06، جوان 2016.

15 . عيساوي عز الدين، الديمقراطية المحلية من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 12، العدد 2، 2015.

16 . لعشاب مريم، التكريس الدستوري لمبدأ تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 6،عدد 1، جانفي 2017، جامعة البليدة2 .

17 . مغربي فريال، الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية . المملكة المغربية نموذجا، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، عدد 17، جوان 2018.

التقارير والجرائد:

18 **. صندق الأمم المتحدة للديمقراطية**، تقرير عن وضع الديمقراطية التشاركية لعام 2014، نشر The HUNGER PROJECT، نيويورك 2014.

19 . **المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، DRI**، تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس، أنظر موقع انترنت: www.democracy-reporting.org

20 . جريدة النهار، 26 % من الفائزين بمستوى ابتدائي ومتوسط، الجزائر، العدد 3098، يوم 25 نوفمبر 2017، ص 3.

21 . جريدة الوسط الجزائرية، مرجع احصائيات رسمية لخريطة العمل في الجزائر، القطاع الخاص يشغل 6.95 مليون عامل، تاريخ الاطلاع: 25 نوفمبر 2018 أنظر موقع :

https://www.elwassat.com/frontpege/6548.html

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

ج . المراجع الالكترونية:

22 . أزراج عمر، الجزائر: وهم الديمقراطية التشاركية أنظر موقع صحيفة العرب: https://alarab.co.u

23 . موسوعة العلوم السياسية، مايو 2009، موقع: https://www.etudiantdz.com

24 . تقرير عن وضع الديمقراطية التشاركية لعام 2014، **صندق الأمم المتحدة للديمقراطية**، نشر The HUNGER PROJECT، نيويورك 2014.

25. إطلاق الورشة التاسعة 9 من برنامج كابدال ببلدية الخروب، أنظر موقع:

http://www.aps.dz/ar/regions

26@PNUDAlgériehttps://www.huffpostmaghreb.com/2017/02/10/pnud-algerien-recherche_n_14667192.html

مراجع بالأجنبية:

-27- Soufi.B, *La démocratie participative dans la gestion de la commune*, **Le Temps**,Algerie, N=2921, 04 / 07 /2018.

28 - PNUD , Le Programme pays Algérie (2016-2020), Document de projet Développement Local et Démocratie participatives CapDEL (programme de renforcement des capacités des acteurs de développement local. Voir cite internet : CapDel - Le PNUD en Algérie

List of ressourses and references:

A - Books:

1-Griffith Martin and Terry O'Callahan, Basic Concepts in International Relations, Translated by: Gulf Research Center, United Arab Emirates, 2008.

ISBN :978–9957–67–204–1 – ISSN (ISSN–L):2617–9857

2- Maaraf Ismail, The Arab Regional Situation in Light of International Changes (with Focus on Reform and Democratic Transformation Issues), National Foundation for Communication, Publication and Publications (ANEP, Algeria, 2009).

B) Laws and legislative texts:

3- Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, Law 16 01, No. 14, of 07 March 2016, containing the text of the amendment of the Constitution, of 06 March 2016.

4- Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, Law 11/10, concerning the Municipality, dated 22 June 2011, No. 37, issued on 30 July 2011.

5- Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, related to the Law of the State 12 07 dated 28 Rabi 'al-Awwal 1433, corresponding to February 21, 2012.

6- Official Gazette of the Republic of Algeria, Package or package of six political reforms 12 01 to 12 06. First Issue, Forty-ninth Year, issued on 20 Safar 1433 corresponding to: 14 January 2012. According to the following:

-Law: 12 01, Related to: Electoral Reform -Law: 12 02, relating to: cases of contravening the parliamentary pledge - Law 12-03, relating to: Expanding the chances of women's representation in elected councils - Law: 12 04, Related to: political parties - Law: 12 05, Related to: Media - Law: 12 06, related to: associations and various civil society organizations

7 - Official Gazette of the Republic of Algeria, Act No. 16 of 6 March 2016, containing the amendment of the Algerian Constitution, Official Gazette No. 14, Year 53, of 7 March 2016.

C Journals, Periodicals and Seminars:

8 - Akboubi Mouloud, Participatory Democracy in the Local Councils Elected in Algeria, Journal of Law, No. 06, June 2016.

ISBN :978–9957–67–204–1 – ISSN (**ISSN–L**):**2617–9857**

9- Belaior taher, "The Democracy as a Tool for the Rationalization of Governance," International Forum on Good Governance and Strategies for Change in the Developing World, Part 1, held at Farhat Abbas University, Setif, 08-09, April 2007, Algeria.

10- Berabah Abdel Meguid, Participatory Democracy, Journal of Law, Society and Authority, Special Issue No. 1, 2012, through the National Forum on: Indicators of Governance and its Applications, on 6 and 7 April 2011, University of Oran.

11- Dris Nabil, Role of Local People's Councils in Local Development, Journal of Legal and Political Sciences, Wadi Souf University, Algeria, 10, January 2015.

12- Hamid Ali and Zahra Ferial Darwish,The Role of Regional Groups in the Consolidation of Participatory Democracy and its Implications for the Economic Development of Algeria, Journal of Administrative and Financial Sciences, Volume 1, No. 1, University of Wad Suf, December 2017.

13- Issawi Azzedine, Local Democracy from Representative Democracy to Participatory Democracy, The Academic Journal of Legal Research, vol. 12, no. 2, 2015.

14- Jalil Mounieh, Promoting Participatory Democracy through the Constitutional Preservation of the National Economic and Social Council, Politics and Law Books, Special Issue 1, vol. 11, January 2019.

15- Lashab Meriam, The Constitutional Preservation of the Principle of Promoting Participatory Democracy at the Community Level, Journal of Research and Legal and Political Studies, Vol. 6, No. 1, January 2017, Blida University.

16- Maghrabi Freial, Participatory Democracy as a Mechanism for Local Development, Kingdom of Morocco Model, Journal of the Thinker, University of Mohammed Khidr Biskra, Algeria, No. 17, June 2018.

ISBN :978–9957–67–204–1 – ISSN (**ISSN–L**):**2617–9857**

17- Rahmani Jihad and Azzouzi Ben Azzouz, Participatory Democracy in Local Councils Elected in Algeria Reality and Horizons, Journal of Social and Legal Sciences, No. 9, University of Xian Ashour Djelfa, 2016.

D- Reports and newspapers:

18- Al-Nahar newspaper, 26% of the winners of the primary and intermediate level, Algeria, No. 3098, on 25 November 2017, p.

19- Al-Wasat newspaper, official statistics of Algeria's labor map, private sector employs 6.95 million workers, date of review: 25 November 2018 See: https://www.elwassat.com/frontpege/6548.html

20- International Organization for Democracy Report, DRI, Participatory Democracy Report at the Local Level, Tunis Office, see: www.democracy-reporting.org

21- United Nations Democracy Fund, 2014 Participatory Democracy Situation Report, The HUNGER PROJECT, New York, 2014.

E . Electronic References:

22- Azrag Omar, Algeria: A

23- Encyclopedia of Political Science, May 2009, location: https://www.etudiantdz.com/

24- Launching the 9th workshop of the KABDAL program in the Municipality of Khroub constantine, Algeria-http://www.aps.dz/en/regions/41663-

25- @ PNUDAlgériehttps: //www.huffpostmaghreb.com/2017/02/10/pnud-algerien-recherche_n_14667192.htm

26 - United Nations Democracy Fund, Report on Participatory Democracy, 2014, The HUNGER PROJECT, New York, 2014.

F- Foreign language references:

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (**ISSN-L**):**2617-9857**

27- Soufi.B, Participatory democracy in the management of the commune, Le Temps, Algeria, N = 2921, 04/07/2018.

28- UNDP, The Country Program Algeria (2016-2020), Project Document Local Development and Participatory Democracy CapDEL (Capacity Building Program for Local Development Actors See Web Site: CapDel - UNDP in Algeria